

تونس بين الصندوق والسجن

عدي صادق
كاتب وسياسي
مليطي

يندر، إن لم يكن من المستحيل، في التاريخ السياسي للأمم، أن نجد ذلك المرتسم في تونس الآن. عنصر الندرة والاستحالة نشأ عن مجموعة عناصر يناقض واحدا الآخر: انتخابات شفافة ونزيهة، يتمتع أحد المتسابقين فيها بكامل حريته بينما الآخر يقبع في السجن. ما يعني التعارض بين عنصر النزاهة وواقعته الإتهام بفقدانها لدى أحد المرشحين، ثم طبقة سياسية بأكملها تتوافق على إجراء سباق انتخابي تراعى فيه العدالة، وفي الوقت نفسه تنظر العدالة نفسها في قضية مخالفات قانونية فادحة ارتكبها مرشح، ما يعني أن سلامة التدابير القانونية في خطها العام، لم تكن موصولة بالسلامة العدلية للمرشح المذكور، ما يعني وفق نتائج المرحلة الأولى من السباق، أن الناخب التونسي أزاح جانبا الطبقة السياسية صاحبة التوافق على عملية انتخابية نزيهة، بكل شخصياتها وتاريخهم مع تاريخ النضال الحزبي للعديد منهم، دون أي اعتبار لـ"فضل" من توافقا على إخضاع الخيار الديمقراطي الكامل للشعب التونسي.

في نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات، حدثت النصفية، ليعود إلى الدور الثاني رجلان يناقض أحدهما الآخر أيضا: رجل مستقل، صاحب رأي منزوع الدسم المالي، وآخر طامح إلى

الثروة، منزوع الدسم السياسي. الأول يتسم باستقامة مشهودة، والثاني يتسم بكرم مشهود. فهل تغلب غواية المال في خيارات الناس، رجاءاتهم للخلف بنظام يترأسه رجل ذو استقامة؟

أغلب الظن أن الرجاءات الثانية هي التي ستغلب، وإن كان الأمر يتعلق بمسألة نفسية اجتماعية، موصولة باي قدر من الوعي وثقافة الدولة. فمن طباع السلوك الجمعي أو الميل السياسي للشعوب، ما يمكن اعتباره توقعات سلبية في كلا الخيارين، سينكفل عنصر الاختيار نفسه، باعتباره محصورا بين شخصين، بتحقيق التفاضل عن التوقعات السلبية، فمن جهة- وفق التوقعات السلبية- لا ضمانات للمستقيم، بأن يظل مستقيما بعد أن يقع في غواية السلطة، وحتى إن ظل الرجل مستقيما، فلا ضمان لأن يتغير السلوك البيروقراطي للدولة، باعتبار أن كثيرين من الطبقة السياسية الذين حسنت النتائج أمرهم، بدأوا مستقيمين، فغلبتهم إما غواية السلطة أو طباع الدولة، في بلد يُعد جنوبا، أو من العالم الثالث، في التصنيف الاقتصادي التنموي لأقطار العالم.

أما في خيار ترجيح كفة السجن الكريم وهو الأمر المستبعد؛ فسبون المستفيدين منه، ومن لمساو عنصر الرحمة والترفق بالفقراء في سلوكه الشخصي، وتاسوا عليه في سجنه؛ قد أوقعوا آخرين في غواية افتراضية، قوامها أن الخير المحدود الذي اقتصر عليهم، سوف يتسع ويعم، بحكم انتفاع الرجل على فكرة العطاء وتحسن

احتياجات الفقير. وفي هذه الحال، سيكون الذين وقعوا في الغواية الافتراضية، من البسطاء الذين سيغيث عن أذهانهم بحكم بساطتهم، معنى أن يصبح أي رجل، ثريا في بلد فقير، وكذلك معنى الإختلال في توزيع الدخل، والفرق بين الاستثمار الوطني والاستثمار المباشر لرجال الأعمال، أو الفارق بين المساعدة على توفير لقمة خبز بين الفينة والأخرى، والمساعدة على توفير فرص العمل والإنتاج والذهاب إلى استثمار اجتماعي عام.

لكن عناصر التناقض بين الرجلين اللذين يتعين على التونسيين اختيار أحدهما لكي يصبح رئيسا للجمهورية بكل مؤسساتها الحامية للمشروعية؛ ترسم مفارقة غريبة لم تحدث من قبل، وهي أن نتائج الانتخابات النزيهة، التي وفرتها الدولة للشعب، جاءت لتضع هذه الدولة في مأزق، عندما ضربت عنصر النزاهة نفسه، أي أن الناخب- وهو الشعب- أريك الفكرة من خلال الصندوق، وقد ساعد الجهاز القضائي على ذلك، ومعه هيئة الانتخابات المستقلة المنظمة للعملية الانتخابية.

الأول عندما تكلأ في حسم موضوع المرشح السجن، الذي حل ثانيا وفق النتائج، ولم يستدرك ويحسم بعد ظهورها، والثاني لأن لوائجها لم تشمل على الشروط الكافية لسلامة الصحيفة العدلية لكل مرشح. والمآزق هنا عميق قبيل المرحلة الثانية من الانتخابات. فإن ظل رجل الأعمال نبيل القروي في السجن غير قادر على الإطالة عن الناخبين ولا على التناظر مع منافسه؛ سينتفي

سريعا. وما الذي سيحصل هذه القوى معنية بهذا الشأن، سوى الإحساس الحقيقي بأن مصلحة الدولة ومصلحة الديمقراطية التي ستفتح الباب واسعا لهم، للعمل السياسي والمثابرة على كسب ثقة الجمهور حتى الموعد المقرر للتداول على السلطة.

المرشح الرئاسي، قيس سعيد، الذي صعد بغير حزب سياسي يحمله إلى المرتبة الأولى في المرحلة الأولى، ليس أكثر من مشروع رئيس يتسم بقوة الحجة والاستقامة والفضاحة. حصل على الأصوات، من خلال إحساس التونسيين بالحاجة إلى الإطمئنان على المزاج الإنسانية لمن يترأس بلاده. كان هذا الاعتبار مقدا في ناظرهم على كل اعتبارات السياسة والمواقف من مجمل ساهر يستعيد الفقه، فيحسم أمر السجن

لذا فقد صعد بينما الكثير من موافقه غامضة، يشفع لها اليقين بأن الرجل مناسب أخلاقيا وثقافيا وغير مخلون فيه وحسب. بالتالي فإن السباق يجري أساسا على أرضية أخلاقية، وهذا أحد مآلات الحب والمراحل التي سادت في الدكتاتورية. فلم يعد الناس يتقبلون الأحاديث النظرية عن السياسات والأيديولوجيات. المهم هو السلوك الشخصي لمن ينتخب للمسؤوليات السياسية، لكن المصادفة التي حدثت، أن النتائج جاءت وكانها تعمدت وضع النقيضين على الحلبة، لكي يغلب العنصر المستقيم منافسه المظنون فيه، علنا وحسرا، وعلى الدولة أن تتدبر لنفسها خروجا لائقا من مأزق الإختلال في الفرص. فقد باتت تونس حاضرة بين الصندوق والسجن؛

إرهاب أردوغان الذي يتجاهله الغرب

المخزي كسجان للصحافيين، ومن حرب الإبادة ضد الأكراد، فما يستحق أن يثير الإنزعاج هو التزام أردوغان بـ"الجهاد" العالمي، خصوصا رعايته إرهابي داعش.

كثيرا ما يكون الكذب ضرورة يلجأ إليها السياسيون، الذين يحرصون على أن تكون الكذبة منطقية يمكن تصديقها. أردوغان حالة مختلفة، عندما يتعلق الأمر بالكذب، هو تلميذ مخلص لوزير الدعاية السياسية النازي غوبلز، يستمر في الكذب أمل أن يصدفه الناس، رغم أن الكذبة مكشوفة. معظم مقالاتي داعش، الذين احتشدوا في العراق وسوريا وأعلنوا هناك دولة الخلافة الإسلامية، مروا عبر تركيا، والدليل عشرات المقاتلين الذين أسرتهم قوات كردية مناصرة للولايات المتحدة، ووجدت بحوزتهم جوازات سفر موهوبة باخاتم تركية. ومع ذلك لم يجد الرئيس التركي حرجا، خلال استضافته قادة الجالية المسلمة في أميركا لمشاركته مائدة طعام في فندق بينينسولا في نيويورك هذا الأسبوع، في التعبير عن استيائه من تجاهل مطالب المسلمين في الحرية، بسبب تنظيمات إرهابية لا علاقة لها بالإسلام، مثل القاعدة وداعش وحركة الشباب وبوكو حرام، وبالطبع لم ينس إضافة فتح الله غولن إلى القائمة. خلط الأمور ميزة أخرى من ميزات يتمتع بها أردوغان، إلى جانب الكذب، فهو يرى أن تلك التنظيمات الإرهابية تخدم فقط مصالح الإمبريالية، ويبدى الأسف لأن دولا تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان، تتجاهل جرائم ارتكبتها تلك التنظيمات.

لن يستطيع أردوغان أن يقول "غلطوني"، والسبب أن رعاية تركيا لداعش تبدأ من أعلى هرم السلطة في البلاد. في عام 2016 نشرت "ويكيليكس" 58 ألف رسالة بريد إلكتروني توثق تورط صهر أردوغان، بيرات البيرك، في تسويق النفط المسروق من سوريا والعراق لحساب داعش.

هيات طبيعية كاملة التجهيز انشأتها سمية أردوغان ابنة الرئيس التركي، لعلاج مقاتلي داعش المصابين في شاطئ أورفة، وهي مدينة في جنوب شرق تركيا قرب الحدود السورية.

الألة على دعم أردوغان، المباشر والشخصي، لتنظيم داعش والجماعات الإرهابية المرتبطة به كثيرة، فلماذا إصرار الإعلام الغربي على تجاهل ذلك؟

أزراح عمر
كاتب جزائري

هل ستجري الانتخابات الرئاسية الجزائرية في الموعد الذي حدده لها النظام الجزائري في 12 ديسمبر 2019، أم أن تعقيدات الوضع السياسي قد تتمخض عنها مفاجات سلبية ستعوق تحقيق سبب النظام الجزائري؟ وهل يمكن اعتبار سبب 60 مرشحا لاستثمارات الترشح للرئاسيات، كما أعلن عن ذلك على نواح المكلف بالإعلام لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، علامة على وجود إمكانية نجاح مساعي النظام الجزائري في تجاوز أزمة الفراغ السياسي الذي يخيم على البلاد أم أن المرشحين الذين أبدوا رغبتهم في الترشح حتى الآن ليسوا سوى فئة "الرائب" التي لن تقنع المواطنين الجزائريين لأنها جزء عضوي من الأزمة من جهة، ويسبب تدني المستوى السياسي والفكري لأفراد هذه الفئة وافتقارهم للمعق الشعبي ولتجربة إدارة شؤون الدولة من جهة أخرى؟

يجمع المحللون السياسيون للشأن السياسي الجزائري أن التصريح الأخير الذي أدلى به الائتلاف الماضي الوزير الأول الجزائري الأسبق أحمد بن بيتور، وأكد فيه رفضه المشاركة في سباق الانتخابات الرئاسية القادمة، يمثل صفة قوية لكل من النظام الجزائري الحاكم ولعدد من أحزاب المعارضة المتذبذبة بخصوص مشاركتها أو عدم مشاركتها في هذه الانتخابات المذكورة.

لا شك أن تصريح هذا الرجل الذي ينتمي إلى الإثنية الميزابية الأمازيغية ذات الفريدة الثقافية والدينية في الجنوب الجزائري، قد تكون له تداعيات كثيرة كان يستقبل إلى صفه عدا كبيرا من الشخصيات الجزائرية أمثال رئيس الوزراء الأسبق مولود حمروش، وأحمد طالب الإبراهيمي المصنف

كقطب بين أقطاب الرعي الأول لحركة التحرر الوطني والذي كان الساعد الأيمن للرئيس الراحل هواري بومدين، ويقنعهم ببناء التكتل الرافض للترشح للانتخابات الرئاسية القادمة. حسب الاتصالات التي قمنا بها مع المشغلين بالأزمة الجزائرية فقد استنتجنا من تحليلاتها أن موقف بن بيتور قد يلعب دور الحافز لمعلم أحزاب المعارضة ليرشح للترشح للرئاسيات الأمر الذي سيفعل الحراك الشعبي في موقع القوة ويدفع بالنشطين في صفوفه إلى توظيف رفض كل هؤلاء الترشح للرئاسيات كحجة على غياب التوافق الذي يعطي الشرعية لهذه الانتخابات.

منذ بداية الحراك الشعبي كان بن بيتور واضحا في موقفه، واعتبر أن الخيار الوحيد هو أن يتفاوض النظام على كيفية رحيله، وأن ما دون ذلك سيكون مجرد محاولة لتمديد عمر نظام انتهى

والواضح أن هذه الأحداث يمكن أن تقرر محورا سياسيا له فرادته في المشهد الجزائري، يمكن أن يكون له تأثير مادي على جماهير الجزائر العميقة ويجندها لخوض غمار التصدي للانتخابات 12 ديسمبر القادم. ولا ريب أن السلطات الجزائرية تحسب لمثل هذه التطورات حساسا دقيقا لأنها تدرك أن عدم توفر المشاركة الواسعة في الانتخابات القادمة ستكون له تداعيات خطيرة على مصداقية خياراتها وعلى الاستقرار السياسي في الجزائر.



هل يغير موقف بن بيتور مسار الانتخابات الجزائرية

المتوقع هو أن عدم ترشح بن بيتور سيحججه النظام تماما كما تجاهل كل المبادرات التي قدمتها شخصيات وطنية، إذ أن المبادرة الوحيدة السارية المفعول هي مبادرة السلطة الفعلية التي جهزت لها كل الظروف المادية والقانونية والبشرية والسياسية الخارجية.

وهنا نتساءل لماذا رفض بن بيتور الترشح للرئاسيات؟ وهل يعود ذلك إلى أسباب شخصية أم إلى كونه يعلم أن الرئيس القادم مفروغ منه حيث قد وقع عليه اختيار النظام الحاكم مسبقا كما تعود على فعل ذلك منذ الاستقلال، وأنه لن يسبح لأي شخصية أخرى مهما كان حجمها السياسي أن تغير هذا الاختيار؟ في هذا السياق أوضح الإعلامي الجزائري نجيب بلحمير "منذ بداية الحراك الشعبي كان بن بيتور واضحا في موقفه، إذ اعتبر أن الخيار الوحيد هو أن يتفاوض النظام على كيفية رحيله، وأن ما دون ذلك سيكون مجرد محاولة لتمديد عمر نظام يعتبر من وجهة نظره قد انتهت، وقد كانت جميع تدخلاته في وسائل الإعلام منذ 22 فبراير منسجمة، وقد رفض المشاركة في الحوار الذي أطلقته السلطة، وانسحب من المشاورات التي كانت تجريها المعارضة بعد مشاركته في الاجتماعات التي عقدت في الأسابيع الأولى من الحراك".

وقفي هذا الخصوص أكد علي قسايسية، أستاذ الإعلام بجامعة الجزائر، أن موقف رفض المشاركة في الانتخابات الذي تبناه بن بيتور يدخل في إطار التزامه بمواقفه الثابتة انطلاقا من "أن كل إنسان لا يرغب في أن يكون معينا من قبل السلطة الفعلية بدلا من انتخابه من قبل الشعب واعتقد أن عهد صناعة الرؤساء في الجزائر قد ولى حيث استعاد الشعب سيادته على الشارع كمقدمة لسيطرة سلطانه على المؤسسات".

الواضح أن تذبذب مجموعة أفضية المعارضة، وانضياح أحزاب وشخصيات مدنية أخرى لإرادة النظام الحاكم هما العاملان اللذان جعلتا بن بيتور يحافظ على موقعه المستقل وبذلك يعتبر، حسب الإعلامي نجيب بلحمير، "من الشخصيات التي حافظت على مصداقيتها واستقلاليتها منذ انسحابه من رئاسة الحكومة بعد خلاف مع عبدالعزيز بوتفليقة وبعض الوزراء الغربيين منه والذين كانوا يوصفون بـ"وزراء الرئيس"، كما أن مؤهلاته لعبت دورا أساسيا في بناء صورة النزيه التي يتمتع بها في الوسط السياسي، لكن الأهم من هذا هو أن اسمه طرح ليكون مرشح توافقي، وقد تم تداول معلومات عن نية حركة مجتمع السلم اقتراح اسمه كمرشح للتوافق يمكن للمعارضة أن تزكيه، أو حتى ضمن اتفاق مع السلطة، ولعل إعلان بن بيتور رفضه المشاركة، بعد تداول هذه المعلومات، مثل ضربة قوية لمصداقية الانتخابات التي لن تشارك فيها، على ما يبدو، إلا شخصيات معروفة بخبرتها في "المشاركة".

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk